

تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية
(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة بإقليم كردستان- العراق)

Soran Abdullah Mustafa
salahaddin university college of administration and economics

الملخص

معلومات البحث

تناولت هذه الدراسة تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية، وهدفت الدراسة إلى تبيان وتحليل المؤشرات الخاصة بكل من معايير كفاية رأس المال المصرفي وكل من المخاطر المصرفية بالمصارف عينة الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستقصائي، حيث جمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف العاملة في الاقليم كوردستان- العراق عينة الدراسة، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها أن الدراسة أظهرت نتائج تحليل العلاقة والتأثير بين مؤشرات متغيرات الدراسة، وجود علاقة وتأثير بين تلك المؤشرات وهذا يحتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على: " تتأثر كل من مؤشرات المخاطر المصرفية ومؤشرات العائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وينعكس ذلك في قيمة المصرف" توصلت الدراسة الى عدد من نتائج وهي تحليل المؤشرات التسعة لاحتساب كفاية رأس المال المصرفي، أنها في مجموعها مجسدة لما هو متعارف عليه، أي لِمَا هو مطبق في المصارف العربية والأجنبية. كما أن من النتائج الملفتة للانتباه ما ظهر في المعيار التاسع الذي يمثل رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة، إذ كانت نسبة عالية في معظم المصارف بإقليم كوردستان عينة الدراسة وربما يكون ذلك مردُّه إلى المرونة التي أظهرتها تعليمات البنك المركزي العراقي (أو قصور فيها)، عند احتساب هذا المعيار.

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٩/١١/١٧

القبول: ٢٠١٩/١٢/٢٣

النشر: خريف ٢٠١٩

Doi :

10.25212/lfu.qzj.4.4.11

الكلمات المفتاحية:

adequacy
risks
analyze
descriptive
investigative
relationship

مقدمة:

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها أسواق النقد والمال العالمية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه فما عاد يقتصر على دور الوساطة، بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة، مما تطلب من الصناعة المصرفية الدولية على وجه العموم والكردية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وممارسة الدور المنوط بها من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تكتنفه الصناعة المصرفية من مخاطر يمكن تفاديها بالتحوط لها، بما يحقق المبادلة بين المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي، وربطهما بمعايير كفاية رأس المال المصرفي، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وهذا هو جوهر هذه الدراسة، فموضوع كفاية رأس المال المصرفي حظي بالاهتمام المتزايد، ولاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية ابتداء من عام 1982، وما ترتب على تلك الأزمات من آثار اقتصادية سلبية ناتجة عن أزمات مصرفية ومالية. وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مطردة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي، بهدف إقرار السلامة المصرفية لكافة الأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية، من مصارف مركزية ومساهمين ومودعين وإدارات مصرفية. وبالعامل المتواصل لتلك اللجنة أصدرت ابتداء من عام 1988 العديد من المقررات الدولية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، وتوسعت في تناولها لمختلف الموضوعات المرتبطة بكفاية رأس المال المصرفي وفي مقدمة تلك المواضيع المخاطر المصرفية والعائد المصرفي وما يمكن أن يؤثره ذلك في قيمة المصرف.

المحور الاول منهجية البحث

1- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من التطورات المتسارعة و المتلاحقة التي أحدثتها التحديات والمتغيرات الدولية الكبرى، وما نتج عن ذلك من تحولات وتطورات متواصلة ومتجددة في أسواق النقد والمال العالمية. مما تتطلب من الصناعة المصرفية الدولية على وجه العموم والكردستانية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة تلك التحولات و التطورات، وذلك لن يتأتى إلا من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تكتنفه الصناعة المصرفية من مخاطر، يمكن تفاديها بالتحوط لها.

كما تتعزز أهمية هذه الدراسة في تأكيدها ربط كفاية رأس المال المصرفي بدرجة المخاطرة التي تتضمنها أنشطة المصارف. فالعمل المصرفي الحديث بات محاطاً بالكثير من المخاطر جراء تنوع وتطور الأعمال والأنشطة المصرفية وتطور التكنولوجيا وتوسع وتيرة العولمة والتحرر المالي، لذا تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيتها وتقنياتها وأساليبها في مجال إدارة المخاطر، حتى تتمكن من تحويل التحديات المالية التي تؤثر في السلامة المصرفية إلى فرص مالية مربحة لها (المبادلة بين المخاطرة والعائد)، وما يمكن أن يسفر عن ذلك من تأثير في قيمة المصرف (تعظيم ثروة المالكين).

2- مشكلة الدراسة:

تضافرت جهود المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ولاسيما ما قامت به لجنة بازل من إرساء لمقررات دولية خاصة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي، وما يرتبط بالأعمال المصرفية من مخاطر، وذلك في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها نتيجة ذلك التوجه، وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفعل العدوى. إذ أشارت الدراسات الحديثة التي تناولت أسباب تفجر الأزمات المالية في ست من الدول النامية ودول الأسواق الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك روسيا، وعزتها إلى الدور المهم الذي تلعبه نواحي الضعف في التشريعات المالية الوطنية من إشعال لفتيل الأزمات أو تفاقمها. وعلى الرغم من القبول الذي حظيت به تلك المقررات، ولاسيما مقررات بازل 1، إلا أن هناك عدداً من القضايا المعرفية لازالت بحاجة إلى المزيد من البحث، ومن أهمها تحديد المقدار الكافي من رأس المال لمواجهة أي مخاطر قد تتعرض لها المصارف. ويمكن التأكد من تحققه عبر مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وفق النسب المقررة من قبل بعض الهيئات التشريعية والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية والإقليمية والمحلية. وفي حالة عدم تحقق ذلك، يتبادر التساؤل الآتي: ما المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف؟ وما انعكاس ذلك على العائد المصرفي؟ ومن ثم تأثير ذلك على قيمة المصرف.

3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1- تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ألا وهو تلك القضايا المرتبطة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي والدور الأساسي لمقررات لجنة بازل في تلك القضايا، وكذا المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف، ومدى قدرة

تلك المعايير في تغطية المخاطر وما يمكن أن يعكسه ذلك من تأثير في تحقيق العائد، ومن ثم في قيمة المصرف.

2- تبيان وتحليل المؤشرات الخاصة بكل من معايير كفاية رأس المال المصرفي وكل من المخاطر المصرفية بالمصارف عينة الدراسة.

3- تحليل العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف عينة الدراسة، وتأثير ذلك في قيمة المصرف.

4- فرضية الدراسة:

"تتأثر كل من مؤشرات المخاطر المصرفية ومؤشرات العائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، وينعكس ذلك في قيمة المصرف".

منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستقصائي وذلك لتتبع ووصف وتحليل الظاهرة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: البنوك التجارية بإقليم كردستان العراق.

أساليب جمع البيانات:

جمعت البيانات من التقارير السنوية للمصارف الاقليم كردستان عينة الدراسة لتحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات قياس المخاطرة، الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف الدراسة. وقد قام الباحث بمقارنة النتائج التي حصل عليها من ذلك التحليل، بنتائج تم الحصول عليها عبر شبكة الإنترنت ومن المصادر العربية والأجنبية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- دراسة: Santoso 1996

تقارن هذه الدراسة نتائج نسبة كفاية رأس المال المحسوبة باستخدام المدخل المعياري ومدخل القيمة المعرضة للمخاطر، وذلك باستخدام بيانات المصارف الإندونيسية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أنه يمكن احتساب كفاية رأس المال باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر وفق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ومن ثم فإن احتساب نسبة كفاية رأس المال تتم وفق مقررات لجنة بازل 1.

ومن نتائج الدراسة:

أن كلاً من المصارف التابعة للدولة، والمصارف التي لا تتعامل بالنقد الأجنبي، ومصارف التنمية الإقليمية، أظهرت حساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة. في حين كانت مخاطر سعر الصرف أقل أهمية للمصارف الإندونيسية كمجموعة، ولكن هناك بعض المصارف تعرضت للإفلاس عند اختبارها بشكل فردي نتيجة لمخاطر سعر الفائدة.

حللت هذه الدراسة الثغرات في مقترحات بنك التسويات الدولية عام 1988، كالتركيز فقط على مخاطر الائتمان (تجاهل مخاطر السوق)، باستخدام أوزان مخاطرة مختارة بشكل عشوائي، وإهمال مراعاة ارتباط المخاطر المتنوعة للمحافظ الاستثمارية.

2- دراسة: Kupiec 2001

أعدت هذه الدراسة تحت عنوان "The Devil Is in the :The New Basel Capital Accord" (Calibration) Details". وَرَمَت إلى إبراز الصفات المميزة لمتطلبات رأس المال المقترحة في اتفاقية بازل الجديدة (2001) في ظل المدخل المعياري والمدخل المستند للتصنيف الداخلي. مع إبراز ما يمكن أن يترتب على التحليل الرسمي من تحديد لمقومات المعايير التي قد تؤدي إلى نتائج غير مقصودة، مثل التركيز على المخاطرة الائتمانية في مؤسسات لا تتمتع بمؤهلات جيدة لقياس المخاطر وإدارتها، والإفراط في منح الائتمانات بأجال استحقاق طويلة الأمد بنوعية عالية وضئيلة الرسملة في مصارف تتبع المدخل الأساسي المستند إلى التصنيف الداخلي (IRB)، وزيادة الصعوبة في حل مشاكل المؤسسات المالية المعسرة، والدوافع لتشويه دقة التخصيصات لمواجهة خسائر القروض. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاختلاف بين المدخل المستند للتصنيف الداخلي والمدخل المعياري، تنتج عنه حوافز تثبط المصارف من الاستثمار في نماذج مخاطر الائتمان، وتشجع المصارف الأقل قدرة على تحمل مخاطر ائتمان أوسع. وإن إضافة تقديرات الخسائر المتوقعة في متطلبات رأس المال وفقاً لمدخل IRB، في مداخل ال IRB الأساسي والمتقدم ستعيق المصارف من إجراء تخصيصات دقيقة لخسائر القروض والاستثمارات.

3- دراسة: Altman, Bharath and Saunders 2001

تحلل هذه الدراسة أوزان المخاطرة المنقحة ومتطلبات رأس المال للمخاطرة الائتمانية في ظل النموذج المعياري المقترح من بنك التسويات الدولية في يناير عام 2001. وذلك باستخدام تجارب أسلوب مونت كارلو وبيانات عن النكول (Defaults) والمعدلات الصارمة لسندات الشركات الأمريكية للتجارة العامة من الفترة 1981 إلى 1999.

وقد وجدت هذه الدراسة أن أوزان المخاطرة للقروض ذات النوعية المنخفضة أعلى من القروض ذات النوعية الأفضل المقترحة. وحتى في حالة مرحلة الركود (1899-1991) فإن متطلبات رأس المال ل AAA/AA و A و BBB/BB قد تكون نسبتها صفر %، 1%، 2.5% فضلاً عن ذلك فإن المقترحة كانت 1.6%، 4%، 8% يقابله 12% نسبة رأس المال المقترحة للتصنيف الذي يظهر أدنى BB. وقد تمت ملاحظة ما سبق عندما حلل الكاتبان سندات الشركات عينة الدراسة.

4- دراسة: Pausch and Welzel 2002

أجريت هذه الدراسة بهدف تحديد العلاقة بين كفاية رأس المال المصرفي ومخاطرة الائتمان، إذ يتم استخدام نموذج الاقتصاد الجزئي (Microeconomic Model) للمخاطرة الائتمانية للمصرف، لإظهار أن متطلبات كفاية رأس المال المصرفي لكل من بازل 1 وبازل 2 تجعل من سلوك المخاطرة الطبيعي سلوكاً متجنباً للمخاطرة وهذا يحدث لأن المتطلبات التشريعية تربط بين رأس المال وحجم الموجودات المرجحة بالمخاطر.

وأستند تحليل هذه الدراسة على دراسة (Froot, et al. 1993) إذ إن نتائج الدراسة اعتمدت على افتراض إمكانية الحصول على الأموال بأسعار مختلفة، وفي هذا المجال سيكون من الصعوبة على المصارف القيام بإدارة المخاطرة. أي التحوط (Hedging). ما لم تعالج القواعد الرقابية عملية التحوط كإدارة لتخفيض المخاطرة، ومن ثم تقليل حجم رأس المال المطلوب. ومثل هذه المعالجة لعملية التحوط تعد جزءاً من المقترح 2 للجنة بازل.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان، أن وجود المتطلبات القانونية تؤدي إلى زيادة مستوى أسعار الفائدة على القروض ومن ثم تخفيض حجم القروض في المصرف، كما أنها قد تؤدي إلى زيادة تكاليف الحصول على رأس المال الإضافي. ولكن بوجود التحوط، فإن المصرف يستطيع المحافظة على نفس مستويات أسعار الفائدة على القروض.

ثالثاً: الإطار النظري:

مفهوم كفاية رأس المال المصرفي (الملاءة المصرفية) وأهميتها.

هناك مفهومان مصرفيان هما: الملاءة المصرفية (Bank Solvency) وكفاية رأس المال (Capital Adequacy) لا يختلفان في مضمونهما، فهما تعبيران مترادفان، أهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف، ليتمكن المصرف من اجتذاب ودائع كافية لتأمين حسن سير عمله ونموه، وامتصاص (تغطية) أية خسائر غير متوقعة، وتمكين المصرف من متابعة نشاطاته وفعالياته المختلفة

من غير أن تتأثر ثقة المودعين به (مجلة المصارف العربية، 1992: 38). ويقصد بكفاية رأس المال " مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتناع الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف - أي باختصار: امتصاص مخاطر توظيف الأموال - فضلاً عن السماح للمصرف بالاستمرار في عمله. وعلى ذلك فرأس المال يجب أن يكون كافياً لكي يوفر الأمان والطمأنينة للمودعين من ناحية، وللسلطات الرقابية من ناحية أخرى، ولكي يقدم القروض، ويستثمر الأموال ويوفر الخدمات المالية. (العريضي، 1988: 192) (مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، 2001: 80) أما الملاءة المصرفية فتعرف بأنها " قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته"، وهذا يعني أن الموجودات عندما تدر عائداً، فإن هذا العائد يضاف إلى الاحتياطات التي هي إحدى مكونات رأس المال المصرفي، مما يعني زيادة رأس المال بحيث يكون كافياً لحماية أموال المودعين وتأمينها وتحقيق أهداف المصرف. لذا فإن مصطلحي الكفاية والملاءة تعبيران لشيء واحد، أو (وجهان لعملة واحدة) وهو أن يكون رأس المال كافياً لدعم ثقة المودعين. (عبد الفتاح، 1994: 48). وعملية تحديد مقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين ترتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات، كما أن عملية تحديد مقدار رأس المال تختلف من مصرف لآخر، تبعاً لفلسفة الإدارة وسياساتها في إدارة موجوداتها في مجالات المخاطرة المختلفة. (الشماع، 1997/1996: 30) والحكمة المصرفية التقليدية تؤكد أن المصارف ذات رؤوس الأموال المتينة أو القوية هي الأقدر على الصمود بوجه المفاجآت والصدمات، ومن ثم فإنها الأقل احتمالاً للانهايار، أو الأقل حاجة للتدخل الحكومي. ومما يدعم هذه الحقيقة أن كفاية رأس المال المصرفي، في نظر السلطات الرقابية والجمهور، تعتمد بصورة رئيسة على رأسماله، فقد أخذت المصارف تنشر معلومات دورية عن مقدار رأس مالها والزيادات المستمرة فيها. غير أن كفاية رؤوس الأموال لم تقف حائلاً دون فشل بعض المصارف في بعض الدول، نتيجة لممارستها أخطاء أساسية في عملياتها التي قد تتبلور في المشكلات المرتبطة بكل من محفظة القروض، أو الخلل في الرقابة الداخلية فضلاً عن سوء الإدارة، وضعف فاعلية نظم إدارة المخاطرة في المصارف (Fairlamb, 1994: 16-17) فرأس المال لازم للمحافظة على سلامة المصرف وتدعيم الثقة به، ولكنه لوحده لا يضمن تلك السلامة بأي حال من الأحوال، إذ إن المغالاة برأس المال المصرفي يقلل من الأثر الإيجابي للرفع المالي، ويقلل من ثم من العائد على حقوق الملكية، ويؤدي إلى تخفيض قيمة السهم المصرفي بالسوق المالي، بسبب توقع العائد المنخفض من قبل المستثمرين.

وإذا ما جرى التعرض لمفهوم كفاية رأس المال كبعد سائد للاستراتيجيات المصرفية، فإن لذلك ما يبرره إدارياً وعلمياً، فالمؤسسة المصرفية جاهدت لوضع استراتيجية أدائية لكفاية رأس المال كقياس بحد ذاته، فكيف يمكن أن تمارس الإدارة المصرفية دوراً أكثر فاعلية في المؤسسة المصرفية، عبر اتجاهين رئيسيين هما، (أولاً): كيفية تحسين الوضع التنافسي في السوق المصرفي وتقويم ذلك الوضع باستمرار، (وثانياً): كيفية مقابلة المخاطرة الائتمانية وغيرها من المخاطر التي تواجه المؤسسة المصرفية. إن مواجهة مثل هذه الاتجاهات يحتم على الإدارة المصرفية وضع الأسس واللبنات الرئيسية التي تنطلق منها في تحقيق أهدافها واستراتيجياتها. وتكمن أهم هذه الأسس في بناء المعايير الخاصة بكفاية رأس المال، والتي تعتمد كاستراتيجية لتحقيق الأهداف المرسومة للإدارة المصرفية (Ronn, 1989: 21-29). إلا أن وضع المعايير الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي قد جاء لتلبية متطلبات الإشراف والرقابة التي دعت إليها المصارف المركزية، وليس لتلبية حاجة الإدارة المصرفية لبناء معايير تستخدم في استراتيجيات المصرف في توزيع رأس المال ومواجهة المخاطر (Vokey & Keains, 1985: 33).

وفيما يتعلق بأهمية مفهوم كفاية رأس المال المصرفي، فقد ازدادت بشكل كبير منذ عقد السبعينات، إذ شهد العالم تغيرات كبيرة أثرت سلباً في المصارف، فبدأت هناك مظاهر لأزمات مالية وصعوبات ومعوقات على المصارف بشكل خاص، وعلى القطاعات المالية بشكل عام. - فالأزمات المالية حدثت في الماضي وليس ثمة ما يدل على أن حدوثها سيتوقف في المستقبل - مما دعا إلى استنكار مفهوم كفاية رأس المال المصرفي لغرض بناء أسس وقائية دفاعية للمصرف في أوقات الأزمات والظروف غير الطبيعية (Jack, 1975: 4)، ولتطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية، وذلك عبر العديد من الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية في الدول المتقدمة ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي، التي سعت إلى الاهتمام بصورة متزايدة بمفهوم كفاية رأس المال، وكيفية دعم قدرة المصرف المالية ومساندتها، وقد تدخلت المصارف المركزية لتمارس دوراً أكبر في عمليات الإشراف والرقابة، قادت إلى انبثاق لجنة بازل لتحقيق رقابة فعلية على المصارف (R.B. Jonston, 1983: 303). كما أن اضطراب البيئات وضبابية المستقبل في السبعينات، قادت إلى توجهات لإيجاد مزيد من التقنيات المصرفية، للتخفيف من المخاطر، ولتعظيم الأرباح، وإعادة بناء الثقة مع المتعاملين بالمصارف، فكانت تقنيات تسنيد

أوتوريق القروض Securitization للحد من مخاطر الإقراض، وتحقيق مزيد من القدرة على سداد الالتزامات، والابتعاد عن مخاطر السيولة.

إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه، تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي لتلك الأطراف، فإدارة المصرف يهملها كفاية رأس المال بهدف جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين، في حين يهتم المودعون بقوة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم من خلال نظرتهم إلى رأس المال والاحتياطات مقارنة بحجم الودائع، أما المصرف المركزي فيهتم بكفاية رأس المال حتى لا يصل المصرف إلى حالة عدم الملاءة وذلك بهدف المحافظة على أموال المودعين والمساهمين، وعليه فإن الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي أصبح من أبرز القضايا المعاصرة، إذ بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، وذلك لأن العمل المصرفي يتعرض (فيما يتعلق بطبيعة مصادر أمواله واستخداماتها) إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته، أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها. ولهذا تتحوط المصارف لهذه المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات.

مكونات رأس المال المصرفي

قبل تناول مكونات كفاية رأس المال المصرفي، سنتعرض لأهم التعاريف لرأس المال، لكونه يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، في حين يقوم بدور ثانوي إلى حد ما في تمويل الموجودات الثابتة، ولاسيما أن خاصة وأن الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات المصرف (عبد الفتاح، 1994: 47).

وقد وردت عدة تعاريف لرأس المال، وبطرق عديدة، فرأس المال الاقتصادي (Economic Capital) هو مبلغ رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر (Risk-Adjusted Return On Capital, RAROC)، أما رأس المال الدفترى (Book Capital) فهو رأس المال الذي يثبت في الميزانية العمومية، ورأس مال السوق (Market Capital) هو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق. ورأس المال الزائد (Capital Excess) يعرف بأنه مبلغ التدفق النقدي الذي يزيد عما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع

أرباح الأسهم (3: Teresa, 1997). في حين عرف رأس المال بأنه "الأسهم المدفوعة، والفائض، والأرباح غير الموزعة، واحتياطات المصرف، ويطلق عليها حق الملكية، وتضاف إليه التخصيصات (المخصصات) التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والإقراض" (عبد الحميد، 50: 1987)، وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين: (1)، المفهوم الضيق المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة، والمفهوم الحديث (الواسع) الذي يشمل أيضاً على مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويل الأجل (رمضان وجودة، 1995: 55).

مفهوم المخاطرة المصرفية

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر التي تتطلب من المصرفيين فهم طبيعتها، والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها. و(المخاطرة) بالمعنى العام تعني: احتمالات تحقق الخسارة (العامري والبصري، 1994: 5) وبالنسبة للصناعة المصرفية فهي تعني: مثلاً هل سيجدد الزبون قرضه؟، وهل ستزداد الودائع الشهر المقبل؟، وهل ستزداد أسعار أسهم المصرف وتزداد إيراداته؟، وهل سترتفع أسعار الفائدة الأسبوع القادم أو ستخفض؟، وهل سيخسر المصرف الدخل أو القيمة إذا حصل ذلك؟ (Rose, 1999: 472). وفي مجال الإدارة المالية تُعرف (المخاطرة) بأنها التقلب في العوائد. وقد أصبحت المخاطر معياراً مالياً أساسياً لا يمكن تجاهله في الكثير من قرارات الإدارة المالية (العامري، 1995: 2). وهناك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع إدارة المصرف إلى تجنب مخاطر تدهور العائد أو حتى تذبذبه، (أولها) يترتب على تذبذب العائد تذبذب في القيمة الاسمية للأسهم، أي: تذبذب في ثروة المالكين، وهو أمر قد يدفعهم إلى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يكون من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للمصرف. (وثانيها): أن الحكومة، ممثلة بالمصرف المركزي، عادة ما تراقب أداء المصرف للتأكد من عدم تعرض أرباحه لتقلبات شديدة. على أساس أن التقلب الشديد في العوائد من شأنه أن يزيد المخاطر التي تتعرض لها الأطراف المعنية بالمصرف. (وثالثها): أن رغبة المصرف في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها، تدفعه إلى تحقيق استقرار في العائد، وهو ما قد يعني تجنب توجيه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على قدر كبير من المخاطر، حتى لو كان العائد المتوقع منها كبيراً. ويمكن تفسير النقطة

(1)، لمزيد من التفاصيل حول مفهومي رأس المال الضيق والواسع يمكن مراجعة (الشماع، 1990: 49).

الأخيرة بأن إدارة المصرف عادة ما تتكون من مديرين محترفين، وهم بطبيعتهم أكثر ميلاً لتجنب المخاطرة وذلك حفاظاً على وظائفهم (McShane&Sharpe,1985:116-117). ومما لا شك فيه أن أنشطة العمل المصرفي تنطوي على تحمل المخاطر من أجل تحقيق العوائد، ومهمة مجلس إدارة المصرف والمنظم أو المشرع (Regulator) هي ضمان ألا تتسبب الرغبة في تحقيق العائد في تحمل مخاطر إلى درجة تتعرض عندها سلامة المصرف ومثاقته للخطر. ومن ثم فليس هدف المشرف على المصارف إزالة المخاطر من العمل المصرفي. وإنما هدفه ضمان أن تكون المخاطر ضمن المستوى المعقول والمقبول، بما يمكن مجلس إدارة المصرف من إدارة تلك المخاطر على نحو سليم. فالأسلوب التقليدي لإدارة المخاطرة غير كاف في البيئة الجديدة، إذ إن الأسلوب التقليدي للإدارة يركز على مخاطر معاملات معينة، مثل: مخاطر قروض معينة، أو مخاطرة عمليات سوق رأس المال، وذلك يكون معقولاً في عالم تكون فيه أرباح المصارف مشتقة من الفوائد التي تتقاضاها عن القروض والأوراق المالية، وتكمن فيه التزامات المصارف في حسابات إيداع منظمة، واستخدام محدد للتكنولوجيا، إلا أن ذلك العالم لم يعد موجوداً، فقد عكس العالم الجديد تغيرات عديدة في أنشطة المصارف وكيفية أدائها، فقد اتسمت العمليات المصرفية سابقاً بالبساطة، لقلة الأنشطة والفعاليات المصرفية التي تقوم بها المصارف، ولكون المصارف متشابهة، إلا أنها أصبحت الآن (على اختلاف أحجامها) أكثر تعقيداً، وغدت أوجه الشبه بينها أقل وضوحاً. لذلك فإن تفهم هيكل المخاطرة المصرفية وكيفية تقاومها أصبحت عملية أكثر تحدياً، فهناك شيء واحد لم يتغير، وهو أن المصارف ما تزال تجني أرباحها من خلال تحملها للمخاطر، وإن أفضل المصارف أداءً هي تلك التي تحسن إدارة هذه المخاطر، إلا أن ما تغير هو أنواع المخاطرة التي تتحملها، وما تتطلبه الإدارة الجيدة لمواجهة هذه المخاطر، من استيعاب أعمق للمخاطرة على نطاق المصرف كله، وذلك من أجل اتخاذ القرار الأمثل بخصوص العائد والمخاطرة. وفي ظل هذا التعقيد والعلاقات المتداخلة في البيئة الجديدة، صار الحصول على المعلومات اللازمة يتطلب إطاراً جديداً متكاملاً وشاملاً لإدارة المخاطر (Glassman,1997:59). لذا ينبغي أن يشمل تحليل المخاطر لأي مصرف كلاً من البنود المدرجة داخل الميزانية العمومية وخارجها. ومدى حساسيتها لتأثير الأحداث في المستقبل. وتقدم في العادة إلى السلطة الرقابية بيانات كمية من أجل هذا التحليل مرة كل ثلاثة أشهر، ولكن المعلومات الخاصة بالمجالات الرئيسية التي قد تنشأ فيها تغييرات من حيث سرعة التعرض للمخاطر، مثل أوضاع النقد

الأجنبي والتمويل بين المصارف، ينبغي أن تقدم في مواقيت أكثر تقارباً، وبالمثل تقدم المعلومات النقدية عادة شهرياً، إن لم يكن أقل من ذلك (لانداو وكارل، 1998: 38).

أنواع المخاطر المصرفية

كانت المخاطر، التي حظيت باهتمام أدبيات المصارف ومدرائها في السبعينات والثمانينات، بل وفي أوائل التسعينات، منصبة على المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق المالية. كما خلقت الزيادات الحادة في أسعار الفائدة في أواخر السبعينات مشكلات سيولة خطيرة للمصارف نتيجة تفكك الوساطة المالية ((Financial Disintermediation)⁽²⁾، ذلك أن تمويل ودائعها خضع في ذلك الوقت لسقف أسعار الفائدة (Interest Rate Caps)، مما أدى إلى زيادة وعي الإدارة والمراقبين لمخاطر السيولة وقد أسهم انهيار صناعة النفط والمشكلات اللاحقة التي تعرضت لها الشركات العقارية، في تكبد خسائر ائتمانية كبيرة وحالات فشل للعديد من مؤسسات الإقراض والتوفير في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رقابة أقدر وأكثر كفاية لإدارة المخاطرة الائتمانية. لقد تعلم العديد من المصارف هذه الدروس بصعوبة، ولكن المحصلة النهائية هي أن لديها الآن عمليات منظمة وواضحة وفاعلة لإدارة هذه المخاطر، مما سهل على هذه الإدارة وجود نظم معلومات أفضل وتكنولوجيا أكثر تقدماً، تساعد أنشطة القياس والمراقبة المعقدة (Glassman, 1997: 60).

ويمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي إلى:

- أ. مخاطر يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف (المخاطر غير النظامية)⁽³⁾ مثل: مخاطرة السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطرة رأس المال ومخاطر الجريمة.
- ب. مخاطر لا يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف (المخاطر النظامية)⁽⁴⁾ مثل: مخاطرة معدل الفائدة ومخاطرة السوق ومخاطرة العملة أو الصرف ومخاطرة التضخم والمخاطرة القطرية.

(يقصد بتفكك الوساطة المالية: انتقال الوساطة من أيدي المؤسسات الكبيرة إلى تلك التي تستثمر الأموال مباشرة لصالح الجمهور، ومن 2) ، فضلاً عن قيام المقترضين بتوجيه إصداراتهم مباشرة إلى السوق، من غير اللجوء إلى MUTUAL FUNDS أمثال ذلك صناديق الاستثمار المشترك إلى الوساطة التقليدية من خلال المؤسسات المصرفية وغيرها (الشماع وعبد الوهاب، 2001: 30).

(المخاطر غير النظامية (الخاصة) تتولد من العوامل الخاصة بمنشأة معينة، وتنفرد بها دون غيرها من المنشآت الأخرى وتسمى تسميات 3) عدة كالمخاطرة القابلة للتوزيع والمخاطرة التي يمكن تفاديها والمخاطرة اللاسوقية والمخاطرة المتبقية (العامري، 1990: 36).

وقد تم تصنيف المخاطر في هذه الدراسة إلى مخاطر عامة تتجسد بكل من مخاطرة التسوية، والمخاطرة القطرية، ومخاطرة التضخم، والمخاطرة القانونية، ومخاطرة الشهرة أو السمعة، وغيرها من المخاطر. ومخاطر ذات صلة بكفاية رأس المال المصرفي مخاطرة السيولة، مخاطرة معدل الفائدة، مخاطرة السوق، مخاطرة الائتمان، مخاطرة سعر الصرف، مخاطرة رأس المال، والمخاطرة التشغيلية والتي سوف يتم تحليل جزء منها في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة. تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في عام 1974، وتتألف من ممثلين لمحاظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، فضلاً عن سويسرا ولوكسمبورج. وتعد هذه اللجنة بمثابة (Grandfather) لكل أجهزة الرقابة المصرفية الدولية المعاصرة. وتأسست هذه اللجنة برعاية بنك التسويات الدولية (BIS)، ويجتمع أعضاء هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر في بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا، حيث تعرض لجنة بازل على أعضائها نتائج دراستها لقضايا ترتبط بالهدف من إنشائها، وهو تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المصرفية بصورة عامة، ومعايير كفاية رأس المال المصرفي وكل ما يتعلق به بصفة خاصة، والإصدارات التي نشرتها اللجنة والمتمثلة بالأوراق الاستشارية حول تلك المعايير، وردود الأفعال الصادرة من المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف المهمة بمعايير كفاية رأس المال المصرفي، من تعليقات وملاحظات وانتقادات، وما الذي اتخذته اللجنة من إجراءات حيال تلك الردود في إصداراتها المستقبلية، وقبل أن تصدر اللجنة أي ورقة استشارية جديدة، تستشير كثيراً من الخبراء الماليين والمصرفيين على النطاق العالمي، بحيث يلقى ما يتم طرحه من قبل اللجنة القبول (أو الالتزام) الدولي بوجه عام. ولا بد أن تحظى التوصيات الصادرة عن اللجنة بالإجماع من قبل أعضائها، وذلك لان لجنة بازل لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء، ومن ثم فإن المسائلة تتطلب اعتماد محاظي المصارف المركزية في هذه الدول للتوصيات الصادرة عن اللجنة. والجدير بالذكر أن اللجنة تتضمن مجموعات عمل ولجان فرعية تتولى دراسة القضايا المتعلقة بكفاية رأس المال المصرفي، وإدارة المخاطر التي تواجه المصارف، وإجراءات الرقابة الداخلية، وغيرها من القضايا التي تهم القطاع المالي والمصرفي. وهناك من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك

(المخاطر النظامية (العامة) هي التي تنشأ من العوامل العامة المرتبطة بالظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية العامة الشاملة لجميع 4 النظام الاقتصادي. ويطلق على المخاطر النظامية تسميات متعددة منها، مخاطرة السوق والمخاطرة غير القابلة للتنوع والمخاطرة التي لا يمكن تجنبها (CLARK & MARGARET, 1979: 134). المخاطرة العادية)

الدولي) من يشترك مع لجنة بازل في دراسة القضايا التي تناقشها اللجنة، لما من شأنه تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، سواء على نطاق محلي أم على نطاق دولي (Kohn, 1991: 140). المخاطر ذات الصلة بكفاية رأس المال المصرفي

1- مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

يشير هذا المقياس إلى العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لمقابلة المسحوبات من الودائع وزيادة القروض مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة، سواء من حيث بيع موجود يمتلكه المصرف أو تصنيفه أو الحصول على مطلوبات إضافية (الحصول على الأموال من الغير). ويتحدد هذا من معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصدر هذه النقدية والتي تتمثل في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (على الرغم من أن الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل تتضمن التضحية بالربحية العالية الناتجة عن الأوراق المالية طويلة الأجل، وتحويل الاستثمار نحو الأوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة منخفضة العوائد. وهكذا، فإن نسبة السيولة المرتفعة تشير إلى مخاطرة أقل، ولكن يقابلها عائد أقل، ومن ثم فإن زيادة معدل السيولة Liquidity Ratio للمصرف يعني قلة المخاطر والعائد). مع العلم بأن أموال القروض تستلزم قدرأ أكبر من زيادة المطلوبات وهي من أهم مصادر النقدية. وتعد مثل هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطر السيولة. وفي الحالات القصوى، من الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة المصرف المالية، وفقدانه للعديد من زبائنه وتحويلهم إلى المنافسين، ومن ثم تحقيق الخسائر للمالكين. وإذا تواصل العجز النقدي للمصرف، فإن ذلك يقود إلى مسارعة المودعين لسحب ودائعهم، ومن ثم انهيار المصرف. وحتى لا يحدث ذلك الانهيار، فإن المصرف يستقطع جزء من

الودائع ويحتفظ بها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني نقدي، فضلاً عما يحتفظ به المصرف لنفسه من احتياطي نقدي اختياري في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى لغرض توفير السيولة. وإذا ما تعرض المصرف لأزمات السيولة من غير أن تكون بحوزته تلك الاحتياطيات التي ذكرت آنفاً، فعند ذلك سيكون المصرف مجبراً على الاقتراض من الآخرين، وهذه العملية تكبده فوائد عالية وخسائر هو في غنى عنها، أو أن يقوم ببيع جزء مما بحوزته من أسهم وسندات في السوق المالية لتغطية العجز في السيولة بالسعر السائد في السوق، الذي يتوقف على العرض والطلب، ومن ثم فقد يقل عن السعر الذي اشترى به المصرف تلك الاستثمارات، أو أن يبيع الموجودات القائمة، وذلك إذا كان النقص بالسيولة يتسم بالديمومة وينشأ عن ازدياد أساسي في الطلب على القروض. وهكذا فإدارة مخاطرة السيولة عملية معقدة.

والمقاييس المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة للمصرف على النحو الآتي:

النقد والأرصدة المملوكة في المصارف / الموجودات الكلية.

الموجودات النقدية وسندات الحكومة / الموجودات الكلية.

نسبة القروض / الودائع.

نسبة الموجودات السائلة / الودائع.

نسبة الموجودات قصيرة الأجل / الودائع.

2- مخاطرة سعر الفائدة ⁽¹⁾ Interest Rate Risk

(1) يمكن الرجوع إلى كل من: (Yeager & Seitz, 1989:257) (Ravenhill, 1997:12) (Rose, 1999:210) (Hempel & Simonson, 1999: 67).

ءربءب مءاطرة أسعار الفاءءة للمصرف بءءفر عواءء موءوءاء المصرف ومءلوباءه وقفمها، بسبب ءقلب أسعار الفاءءة. والمقفاس الأوء لهءه المءاطرة هو نسبة الموءوءاء الءساسة لسعر الفاءءة إلى المءلوباء الءساسة لسعر الفاءءة، وهءه النسبة سءءكس المءاطر الءف فرغب المصرف فف ءءملها إذا ما ءمكن من ءءبؤ باءاءاهاء أسعار الفاءءة المسءبلفة، ولأسفما فف أواءء ءءقلب الكبفر لأسعار الفاءءة - فإذا امءلك المصرف نسبة أعلى من واءء فإن عاءء المصرف سوف فكون أقل إذا ما انءفضء أسعار الفاءءة، وسفكون أعلى إذا ما ارءءءء أسعار الفاءءة، وبسبب صعوبة ءءبؤ بأسعار الفاءءة، فإن بعض المصارف ءعرف أسلوب ءءفض مءاطر أسعار الفاءءة، بالءفاظ على نسبة الءساسة لأسعار الفاءءة، بقفمة قرفبة من الواءء الصءفء، ومءل هءه النسبة قء فصعب ءءقفها لبعء المصارف، ولكن عاءة فمكن ءءقفها فف ءالة أن ءءءمء ءكالفف إءضاففة ناءءة عن ءءفض العاءء على الموءوءاء بسبب الءءماء على الأوراق المالففة قصفرة الأءل أو القروض ءاء أسعار الفاءءة المءفرفة. فمكن للمصارف القفام بعءة إءراءاء من شأنها ءفض آءار مءاطرة سعر الفاءءة إلى الءء الأءنى، ومن أمءلءها ما فآءف:

1- المءابلة أو ءءبابق (Matching) بفن الموءوءاء والمءلوباء، أف ءوظفف مصادر ءءمول الءساسة لمعءل الفاءءة فف موءوءاء ءساسة لسعر الفاءءة أفصاً. فالاءءان فءفران سوففة، بءسبب أسعار الفاءءة الساءء فف الأسواق. ولكن ءبرز مشكلة المءابلة بفن آءال اسءءقاق مصادر (مءلوباء)، واسءءاءاء (موءوءاء) المصرف، عنء ءبافن آءال الاسءءقاق لكل منهما، ءفء فءم ءمول

الموجودات ذات آجال الاستحقاق الطوفلة (كقروض الإسكان مثلاً) من مطلوبات (ودائع) ذات آجال أقصر، أو العكس.

2- تكفف محفوظف موجودات المصرف ومطلوباته، آلال التقلبات فف أسعار الفائدة، وذلك من آلال مؤائمة توأرفخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات، فلو انخفضت أسعار الفائدة، ففن القروض الفف سفق أن قديمها المصرف بأسعار فائفة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعلومة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف، بسبب الفارق فف أسعار الفائدة لصالح المصرف. فعنءما تكون مطلوبات المصرف وموجوداته مءامثلة تماماً من ناحية توأرفخ الاستحقاق، وكانت أسعار الفائدة المطبقة على تلك المطلوبات والموجودات ثابتة، لا ففعرض المصرف للآغير فف أسعار الفائدة، لأن مخاطرة سعر الفائدة لا تعتمد على هفكل الاستحقاق للموجودات فقط، بل تعتمد كذلك على العلاقة بفن استحقاق الموجودات والمطلوبات.

3- استخدام أدوات الآوط أو الوقافة من مخاطرة سعر الفائدة، المءمثلة بمشتقات أسعار الفائدة، أف: بأآآذ مؤقف ما فف المستقبلفباف المالية والآفارات والمبادلات، فإذا آغيرت أسعار الفائدة السوقفة، ففن المكسب أو الآسارة لرأس المال فف الأدوات الآوطفة سفعوض المكسب أو الآسارة لرأس المال فف المفرزفة العمومفة.

4- آقفم قروض بأسعار فائفة عائمة، الفف من شأنها آوفل مخاطرة معدل الفائدة من المقرض إلى المقرض، ومن ثم آآول مخاطرة معدل الفائدة إلى مخاطرة ائتمان بالنسبة للمقرض.

3- مخاطر السوق: Market Risk

ويقصد بها: المخاطرة التي تتعرض لها الأرباح أو رأس المال نتيجة للتغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف، فهناك تطورات وظروف تسود الاقتصاد الوطني، مثل الكساد الاقتصادي، والأزمات السياسية أو الكوارث العالمية، التي تؤثر بشكل كبير في قيم الأسهم والسندات ضمن محفظة الاستثمار، وتبرز مخاطرة السوق بشكل أكبر في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، ولاسيما إذا كانت الزيادة غير متوقعة، فإن القيمة السوقية للسندات ثابتة الدخل (كالسندات والقروض ثابتة المعدل) ستخضع، والمصرف الذي يواجه الحاجة لبيع هذه الموجودات في سوق السعر المرتفع، سيواجه انخفاض سعر الفائدة، بالمقابل سيرفع قيمة السندات ثابتة الدخل والقروض ذات السعر الثابت مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية (Rose, 1999:494). ونظراً لكون مخاطرة السوق ناتجة عن احتمال وقوع بعض أحداث مهمة محلياً أو عالمياً، مثل احتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة، وإذا ما كان لتلك التغييرات آثار عكسية في نتائج نشاط المصارف، فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات. فقد قامت لجنة بازل بصياغة مقررات خاصة لمواجهة مخاطرة السوق، في عام ديسمبر 1996 الهدف النهائي لهذه المقررات هو تكوين شريحة جديدة لمواجهة مخاطرة الأسعار التي تتعرض لها المصارف بسبب تداولها بالأوراق المالية، وأسعار الفائدة، والمشتقات الائتمانية، والعملات، والسلع. والمقاييس المستخدمة لقياس مخاطرة السوق للمصرف على النحو الآتي:-

قيمة الموجودات المدونة في الدفاتر المصرفية إلى القيمة السوقية المقدرتها لنفس الموجودات.

حق الملكية المدونة في الدفاتر المصرفية إلى حق الملكية (سعرها أو قيمتها) في السوق.

4- المخاطرة الائتمانية Credit Risk

تعرف المخاطرة الائتمانية للمصرف بأنها: المخاطرة الناجمة عن عدم تسديد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كليهما معاً، سواء للاستثمارات في الأوراق المالية أم القروض، في الموعد المحدد، وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة. ويمكن تقدير المخاطرة الائتمانية من خلال حساب الوزن النسبي للقروض متوسطة النوعية (Medium-Quality Loans)، والمقياس الأفضل هو القيمة النسبية للقروض غير المدفوعة (قروض مستحقة الأداء) أو خسائر القروض، كما تزيد مخاطرة الائتمان إذا ما زادت القروض متوسطة النوعية (القروض التي ليست من الدرجة الأولى)، ولكن يقابل ذلك زيادة العوائد، ويعني هذا أن المصرف يمكنه تخفيض مخاطرة الائتمان بتخفيض العائد، ومن ثم تحقق المبادلة بين المخاطرة والعائد. والمقياس المستخدم لقياس مخاطرة الائتمان يتمثل بنسبة القروض قصيرة الأجل بالمقارنة بالموجودات (Hempel & Simonson , 1999:68).

5- مخاطرة رأس المال: Capital Risk

تشير مخاطرة رأس مال المصرف إلى مقدار الانخفاض في قيمة موجودات المصرف قبل أن يلحق الخطر بالدائنين والمودعين، وهذا يعني أن المصرف الذي تبلغ فيه نسبة رأس المال إلى الموجودات 10%، يمكنه تحمل انخفاض في قيمة موجوداته مقارنة بمصرف آخر تبلغ فيه هذه النسبة 5%. ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات. وترتبط مخاطرة رأس المال بعلاقة طردية مع مضاعف الرافعة (معامل الرفع المالي Leverage Multiplier) ومع العائد على حقوق الملكية (Hempel & Simonson , 1999: 68)، حيث تؤدي الزيادة في الرفع المالي

إلى زيادة مخاطرة المصرف. وذلك في إطار التوازن بين المخاطرة والعائد في إدارة أموال المصرف. ذلك لأن زيادة الرفع المالي، بعد حد معين، يعني ارتفاع المطلوبات (الودائع، الاقتراض من الغير....) قياساً بحقوق الملكية وضعف قدرة الأخيرة على تحمل الخسائر العاملة وغيرها من المخاطر التي تدعمها حقوق الملكية. في حين يؤدي انخفاض مستوى الرفع المالي، مع بقاء العائد على الموجودات ثابتاً، إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية (الحسيني والدوري، 2000: 171).

6- مخاطرة الصرف أو مخاطرة العملة: Currency of Exchange Risk

وهي مخاطرة تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يومياً، حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف، على جانبي السوق: شراء العملات الأجنبية وبيعها (Rose, 1999: 473). ويمكن الوقاية من هذه المخاطرة باستخدام أدوات التحوط المتمثلة بمشتقات سعر الصرف. ويعتمد تعرض المصرف لمخاطرة ارتفاع سعر الصرف على المقادير النسبية لموجوداته ومطلوباته المقدمة بعملة معينة، فمثلاً إذا كانت لديه موجودات أكثر بتلك العملة من المطلوبات، فإن ارتفاعاً في قيمة العملة يعني زيادة في قيمة المصرف (Kohn, 1991: 306). وقد أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات تهدف إلى مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية، بالمنشور رقم (6) لسنة 1998 بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن 15% من رأسمال المصرف واحتياطياته، فضلاً عن أن الفائض في المركز

المجمع لكافة العملات لا فبب أن فزفء عن 25% من رأسمال المصرف واحففاطفاه (البفك المركزي العراقي؁ 2002: 28).

7- المآطرة الفشفلفة: Operational Risk

أءرك المشرفون على الصفاة المصرففة والمفمصصون بها؁ أهمية المآطرة الفشفلفة؁ ضمن المآاطر الكلفة الفف ففعرض لها المؤسساء المالفة؁ ففء آءت الفطوراء (مفل اسفءءام الففكولوجفة المؤمنة؁ ونمو الفآارة الإلكفرونفة؁ والانءمافاء الواسعة؁ والافكفساب والفملك ونظم الفكامل الفءفة؁ وظهر المصارف كمصارء لفقفم الفءماء الواسعة) إلى فففض المآطرة الائفماففة والسوقفة؁ ولكنها آءت فف الوقت نفسه إلى فزفءة المآطرة الفشفلفة؁ الفف أصبح الفعرض لها كبفراف ومفزافد الأهمفة والنمو. وقء قاء هذا الإءراك إلى فزفءة الفركفز على إءارة المآاطر الفشفلفة بصورة صفففة وفعالة فف المؤسساء المالفة المآفلفة؁ ومفزافد أهمية المآاطر الفشفلفة فف الفقفم ءاآلف لرأس مال المصرف وعملفة ففصفف الموارء. وفف الفقففة فإن الصفاة المصرففة فواجه الؤوم كما هائلاً من الافآراء والفطوراء فف هذه المآالاء. ونظراً لهذه الفطوراء؁ فإن لآنة بازل للإشرف المصرفف ءءء المباءئ الخاصة بفطور الركفة أو ءعامة الأولى المعلقة بفءفء الءء الأءنى لمفطلباء رأس المال لمواجهه المآاطر المصرففة؁ ومن ضمنها المآطرة الفشفلفة؁ فف الوففة الاسفشارفة الصاءرة عن لآنة بازل 2001؁ والفف سفم فناولها فف المبعآ الرابع بشكل ففصلف. وعرفف (المآطرة الفشفلفة) من قبل لآنة بازل بأنها " مآطرة ففقق الفسارة الفافآة عن عءم كفاءة العملفاء ءاآلفة؁ والأفرء؁ والنظم أو فشلهاف؁ أو الفافآة عن الأفءاء الفآرففة " (BCBS, October 2001: 1-5)

وقد قاد هذا التعريف المصارف والمشرفين المصرفيين نحو التحرك باتجاه التفريق أو التمييز بين أسباب المخاطرة التشغيلية، والحوادث الفعلية القابلة للقياس، والتي يتم من خلالها جمع البيانات وتحليل بيانات الخسارة التشغيلية وتقييم رأس المال داخلياً. ولأغراض تحديد كفاية رأس المال، فإن لجنة بازل تتوقع قيام المصارف بفصل الخسائر الناتجة عن المخاطرة الائتمانية والسوقية، عن الخسائر المتحققة عن المخاطرة التشغيلية، وإرجاعها إلى مسيبتها الفعلية لحساب متطلبات كفاية رأس المال.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة نتائج اختبار فرضية الدراسة التي تنص على: " تتأثر كلّ من المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي بمؤشرات كفاية رأس المال وينعكس ذلك في قيمة المصرف"، وذلك من خلال محورين، يتناول المحور الأول مناقشة نتائج اختبار العلاقة فيما بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، ومؤشرات كلّ من المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وقيمة المصرف، في المصاريف بإقليم كوردستان عينة الدراسة. في حين يستعرض المحور الثاني مناقشة نتائج اختبار أثر مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في المؤشرات الأنفة الذكر.

أولاً: مناقشة نتائج اختبار العلاقة

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة مجتمعة، تم استعمال معامل الارتباط الخطي البسيط (ارتباط بيرسون)، ثم استعمال اختبار T لتحديد وجود علاقة عند مستوى معنوية معين أو لا بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة، إذ توجد هذه

العلاقة إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية أو تساويها، ولا توجد هذه العلاقة إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية. وفيما يأتي استعراض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة.

1. نتائج اختبار العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ($X_9 - X_1$) ومؤشرات المخاطرة المصرفية ($y_5 - y_1$).

يُظهر الجدول (1) علاقات الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات المخاطرة المصرفية لجميع المصارف عينة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

1-1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ومؤشر المخاطرة الائتمانية (y_1).

يتضح من الجدول (1) وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشرين من مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (X_5, X_4) على التوالي، بمعاملات ارتباط (0.47، 0.41) على التوالي، إذ كانت قيم T المحسوبة لهذين المؤشرين اكبر من قيمة T الجدولية، والبالغة (2.069). في حين كانت هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) لكلٍ من (X_3, X_9, X_8) بمعاملات ارتباط (0.60، 0.61، 0.70) على التوالي، إذ كانت قيم T المحسوبة اكبر من قيمة الجدولية البالغة (2.807). أما بقية مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي فلم تظهر فروقات ذات دلالة معنوية بينها وبين مؤشر المخاطرة الائتمانية.

ويلاحظ من الجدول (1) فيما يخص المخاطرة الائتمانية أن المؤشر الذي كان له أعلى علاقة ارتباط مع هذا النوع من المخاطرة هو مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، وهذا يدعم ويعزز ما

أكدته الأدبفات النظرفة والتحلففة الفف سبقت الإشارة إليها، من أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يقلل من المخاطرة الائتمانية الفف يمكن أن ففعرض لها المصرف.

2-1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف ومؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2)

ففبن من الجدول (1) أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوفة فف مستوى (0.01) بين مؤشرين فقط من مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف، وهما على الفوالف (X_7, X_6) وبين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2)، بمعاملات ارتباط على الفوالف (0.61، 0.62)، إذ كانت قيمة T المحسوبة لهذين المؤشرين أكبر من قيمة T الجدولفة البالغة (2.807). أما بقفة المؤشرات فلا ففد بينها وبين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة علاقات ارتباط ذات دلالة معنوفة. وقد ظهرت أعلى علاقة ارتباط لمؤشر مخاطرة سعر الفائدة مع مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات، وهذه الفففة ففسجم ففاماً مع ما عرضته الأدبفات النظرفة بشأن مخاطرة سعر الفائدة وعلاقتها بالاستثمارات الفف ففطلب مقداراً كافياً من رأس المال لمواجهة تلك المخاطرة أو الفقليل منها عند تعرض المصرف لها. وما ففؤكد فففة هذا الارتباط بين مؤشر مخاطرة سعر الفائدة ومؤشر رأس المال إلى الاستثمارات ما ورد من ففائج لفحلف مؤشرات كفافة رأس المال ومؤشرات المخاطر المصرففة الفف أظهرت أن بنك كردستان الدولي قد حقق أعلى نسبة لمؤشر رأس المال إلى الاستثمارات، وحاول الاقتراب من الواحد الفصحف فف مؤشر مخاطرة سعر الفائدة بصورة افضل من ففره من المصارف العراقية بإقلفم كردستان عفة الفراسة.

3-1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف ومؤشر مخاطرة السفولة

(الاستثمارات قصفة الأمد/الودائع) (y_3).

أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط في المصارف عينة الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة (X_7) ومؤشر الاستثمارات قصيرة الأمد إلى الودائع (y_3)، وبمعامل ارتباط (0.48)، إذ كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.069) في حين كانت هناك علاقات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) لكلٍ من ($X_8, X_5, X_9, X_4, X_3, X_6$) مع (y_3)، وبمعاملات ارتباط (0.75، 0.70، 0.66، 0.65، 0.60، 0.57) على التوالي، في حين لم تظهر فروقات ذات دلالة معنوية لـ (y_3) مع كل من (X_2, X_1). أما أعلى علاقة ارتباط بين (y_3) ومؤشرات كفاية رأس المال، فقد كانت مع (X_6) والبالغ (0.75)، وهذا يمثل دعماً إيجابياً لما يجسده مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات من الحد أو التقليل من مخاطرة السيولة بالاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأمد، وهذه النتيجة تدعم ما تم التوصل إليه عند تحليل مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات وكذا تحليل مؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد إلى الودائع).

الجدول (1)

قيم معاملات ارتباط بيرسون واختبار T لتوضيح العلاقة بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي ($X_9 \leftarrow X_1$) ومؤشرات المخاطرة المصرفية ($y_5 \leftarrow y_1$)، للمصارف عينة الدراسة.

المتغيرات المستقلة									المتغيرات المتعمدة
X_9	X_8	X_7	X_6	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	
0.61	0.70	0.20	0.28	0.41	0.47	0.60	0.30	0.27	قيم معامل الارتباط
**	**	0.96	1.38	2.19*	2.58*	**	1.49	1.34	T
3.73	4.68					3.60			قيم المحسوبة
S	S	NS	NS	S	S	S	NS	NS	طبيعة العلاقة
0.19	0.03	0.61	0.62	0.25	0.19	0.22	0.22	0.34	قيم معامل الارتباط

0.96	0.15	**	**	1.24	0.95	1.10	1.19	1	T	قيم اختبار المحسوبة	
NS	NS	S	S	NS	NS	NS	NS	NS		طبيعة العلاقة	
0.65	0.57	0.48	0.75	0.60	0.66	0.70	0.15	0.18		قيم معامل الارتباط	y3
**	**	2.64*	**	**	**	**	0.73	0.88	T	قيم اختبار المحسوبة	
4.08	3.35	S	S	S	S	S	NS	NS		طبيعة العلاقة	
0.71	0.74	0.13	0.44	0.54	0.70	0.79	0	0.06		قيم معامل الارتباط	y4
**	**	0.66	2.34*	**	**	**	0.02	0.30	T	قيم اختبار المحسوبة	
4.88	5.28	S	S	S	S	S	NS	NS		طبيعة العلاقة	
0.38	0.54	0.60	0.39	0.11	0.26	0.37	0.41	0.38		قيم معامل الارتباط	y5
1.98	**	**	2.08*	0.52	1.29	1.94	2.19*	1.97	T	قيم اختبار المحسوبة	
NS	S	S	S	NS	NS	NS	S	NS		طبيعة العلاقة	
0.75	0.74	0.23	0.48	0.56	0.76	0.84	0.06	0.11		قيم معامل الارتباط	y5-y1
6**	**	1.25	**	**	**	**	0.32	0.59	T	قيم اختبار المحسوبة	
S	S	NS	S	S	S	S	NS	NS		طبيعة العلاقة	

*معنوية بمستوى دلالة (0.05)، بدرجة حرية 23، T الجدولية 2.069

** معنوية بمستوى دلالة (0.01)، بدرجة حرية 23، T الجدولية 2.807

NS غير معنوية (Non-Significant).

S معنوية (Significant).

4-1- علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وبين مؤشر مخاطرة السيولة

(الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) (y₄).

تففن من نتائج تحليل الارتباط بفن $(X_9 - X_1)$ و (y_4) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوفة تحت مستوى (0.05) بفن (X_6) و (y_4) وبمعامل ارتباط (0.44) ، إذ كانت قفمة T المحسوبة أكبر من قفمة T الجدولفة، بفنما ظهرت علاقات ارتباط ذات دلالة معنوفة تحت مستوى (0.01) بفن $(X_5, X_4, X_9, X_8, X_3)$ و (y_4) وبمعاملات ارتباط $(0.79, 0.71, 0.74, 0.70, 0.54)$ على التوالي، إذ كانت قفمة T المحسوبة لتلك المؤشرات أكبر من قفمة T الجدولفة.

ولم تظهر فروقات ذات دلالة معنوفة بفن (y_4) وكل من (X_7, X_2, X_1) وعلاقة الارتباط الأعلى ظهرت بفن (X_3) و (y_4) ، أى بفن مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطرة ومؤشر الموجودات النقدفة والاستثمارات إلى إجمالف الموجودات.

وتؤكد نتيجة الارتباط بفن هذفن المؤشرفن، ما أبرزته الأدبفان النظرفة من أن تشكفلة الموجودات التفة تستثمر ففها المصارف أموالها تتوقف على وجود المقدار الكاف من رأس المال، وهذا لن ففأف إلى بوجود السفولة الكاففة التفة فواجه بها المصرف التزاماته. وهذا ما جسّده المصارف عفنة الدراسة من خلال ظهور علاقة الارتباط هذه، وما أظهرته نتائج تحليل مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف ومؤشرات المخاطرة المصرففة.

5-1- علاقة الارتباط بفن مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف $(X_9 - X_1)$ وبفن مؤشر مخاطرة السفولة (النقد والأرصدة المملوكة لى المصارف إلى إجمالف الموجودات) (y_5) .

من خلال الجدول (1) فلاحظ وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوفة بفن المؤشرفن (X_6, X_2) و (y_5) تحت مستوى (0.05) ، وبمعاملات ارتباط $(0.41, 0.39)$ على التوالي، إذ كانت قفمة T

المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. في حين ظهرت علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) بين كلٍ من (X_8, X_7) و (y_5) ، بمعاملات ارتباط (0.60، 0.54) على التوالي، إذ كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية. أما بقية المؤشرات $(X_9, X_5, X_4, X_3, X_1)$ فلا توجد بينها وبين (y_5) فروقات ذات دلالة معنوية. وفيما يتعلق بأعلى علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لهذه المؤشرات فهو (X_7) والبالغ (0.60) أي بين مؤشر رأس المال الحر إلى إجمالي الموجودات العاملة ومؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات. وهذه النتيجة تتسجم مع ما ورد في نتائج تحليل مؤشر رأس المال الحر إلى إجمالي الموجودات العاملة عند تحليل مؤشرات كفاية رأس المال ومع ما ورد في نتائج تحليل مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات عند تحليل مؤشرات المخاطرة المصرفية، وأظهرت في كل منهما حصول بنك كردستان الدولي والكويت على أعلى وسط حسابي.

6-1 - علاقة الارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي $(X_9 - X_1)$ ومؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة $(y_5 - y_1)$.

تبين من خلال الجدول (1) أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) بين مؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة، وبين كل من المؤشرات $(X_6, X_5, X_8, X_9, X_4, X_3)$ بمعاملات ارتباط (0.84، 0.76، 0.74، 0.75، 0.56، 0.48) على التوالي، إذ كانت قيم T المحسوبة لهذه المؤشرات اكبر من قيم T الجدولية.

وهءه النفة ءءعم فرصفه ءءاسة، وما فؤكء ءلك أن نءاآ (6) مؤشرات ءمئل نسبة (67%) من (9) مؤشرات فف مناقشه ءلفل العلاقة الآنفة ءءكر، أظهء وجود علاقات ارءباط ءاء ءلاله معنوفه بفن معظم مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف ومؤشرات المءاطرة المصرففة مجءمعه.

مناقشه نءاآ اءءبار الأءر

لمعرفة ءأئر مؤشرات المءفر المءءقل فف مؤشرات المءفر المعءمء، فقء ءم اسءعمال ءلفل الانءءار الءف البسف، ولءءءء ءرءه هءا ءأئر فسءعمل معامل ءءءء (R^2) . أما عملفة ءءءء المءفر الأكثر ءأئرأ من بفن مؤشرات المءفر المءءقل فف مؤشرات المءفر المعءمءه، فاسءعمل ءلفل المسار، إء ءم اسءءراآ ءأئر الكلف من ءاصل آمع ءأئر المءفر مع ءأئر ءفر المءفر وعبء كل مءفر. وكانء النءاآ على النحو الآف:

1. نءاآ اءءبار ءأئر بفن مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف $(X_9 - X_1)$ ومؤشرات المءاطرة المصرفف $(y_5 - y_1)$.

فظهر الءءول (2) نءاآ ءأئر مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف فف مؤشرات المءاطرة المصرففة للمصارف عفة ءءاسة مجءمعه، وسفءم اسءءراض لنءاآ كل مؤشر على ءءه، وكما فآف:

1-1- ءأئر مؤشرات كفافة رأس المال المصرفف فف مؤشر المءاطرة الائءمانية (y_1)

من ملاءة الءءول (2) فءبفن وجود ءأئر ذف ءلاله معنوفه ءءء مسءوف (0.05) لكل من (X_5, X_4) فف (y_1) إء كانء قفمة F المءسوبه اكبر من قفمة F الءءولفة ءءء هءا المسءوف والبالعة (4.28) . وبمعامل ءءءء $(22.5\%, 17.2\%)$ على ءوالف. وكذلك نلاءظ أن هءاك ءأئرأ ذا ءلاله معنوفه

تحت مستوى (0.01) لكلٍ من (X_3, X_9, X_8) في (y_1) ، إذ كانت قيم F المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (7.86)، وبمعامل تحديد (48.8%، 37.6%، 36.1%). في حين لم يظهر أي تأثير لبقية المؤشرات (X_7, X_6, X_2, X_1) في (y_1) . أما المؤشر الأكثر تأثيراً والمبين في تحليل المسار، فكان من نصيب المؤشر (X_8) وبنسبة (76%) ويليه المؤشر (X_7) بنسبة تأثير (0.67) ويليه المؤشر (X_3) بنسبة تأثير (0.62) وتليه بقية المؤشرات المبينة في الجدول (2). ومن ثم، فإن مؤشر رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة كان هو المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر المخاطرة الائتمانية، إذ يترتب على استثمار المصارف لموجوداتها العاملة، المساهمة الفعلية لرأس المال الحر في التقليل أو الحد من المخاطرة الائتمانية. وقد جاءت نتائج تحليل المسار معززة ومؤكدة لنتائج معامل التحديد، وهذا ينسحب على كافة نتائج تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة لهذه الدراسة.

2-1- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2)

يتضح من نتائج تحليل تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة، المبين في الجدول (2)، وجود تأثير ذي دلالة معنوية لـ (X_7, X_6) في (y_2) تحت مستوى (0.01)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لهذين المؤشرين اكبر من قيمة F الجدولية. وبمعامل تحديد (38.5%)، (37.1%) على التوالي. أما بقية المؤشرات $(X_9, X_8, X_5, X_4, X_3, X_2, X_1)$ فليس لها تأثير ذو دلالة معنوية في (y_2) . ومن ملاحظة نتائج تحليل المسار يلاحظ أن المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة سعر الفائدة (y_2) هو مؤشر رأس المال/الاستثمارات (X_6) . إذ بلغت نسبة التأثير الكلي له (0.73)، يليه المؤشر (X_7) بنسبة تأثير (0.71). وتأثير (X_6) في (y_2) يمثل الواقع الفعلي لحسن

إدارة المصارف لاستثماراتها، الذي يترتب عليه الحد من مخاطرة سعر الفائدة، لذا نجد أن معظم المصارف عينة الدراسة تلجأ إلى توجيه معظم استثماراتها في استثمارات خالية من المخاطر، كأذونات الخزانة وشهادات الإيداع اللتين يصدرهما البنك المركزي العراقي لتلافي الاستثمارات في أوراق مالية أو غيرها من الاستثمارات ذات أسعار الفائدة. وهي بذلك تحاول قدر الإمكان التخفيف أو الحد من المخاطرة سعر الفائدة.

3-1- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطرة السيولة (الاستثمارات قصيرة الأمد إلى الودائع) (y_3)

يتبين من الجدول (2) وجود تأثير ذي دلالة معنوية لمؤشر (X_7) في (y_3) تحت مستوى (0.05)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لهذا المؤشر اكبر من قيمتها الجدولية، وبمعامل تحديد بلغ 23.2%. كما أن هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية لكلٍ من المؤشرات ($X_8, X_5, X_9, X_4, X_3, X_6$) تحت مستوى (0.01) في (y_3) إذ كانت قيمة F لهذه المؤشرات اكبر من قيمة F الجدولية تحت هذا المستوى وبمعاملات تحديد (56.7%، 49.85%، 44.1%، 42%، 35.9%، 32.8%) على التوالي. أما فيما يتعلق بالمؤشر الأكثر تأثيراً في (y_3) فهو مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات (X_6) بنسبة تأثير كلي مقدارها (0.80) يليه (X_3) بنسبة تأثير (0.75)، يليه على التوالي (X_7, X_3, X_5, X_9, X_4) وبنسب تأثير على التوالي (0.69، 0.69، 0.65، 0.51، 0.62).

ويلاحظ من النتائج أعلاه أن المؤشر الأكثر تأثيراً هو مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات، وهو المؤشر نفسه الذي كان الأكثر تأثيراً في مخاطرة سعر الفائدة. لأن هذا المؤشر يجيب على التساؤل الآتي:

هل رأس المال لدى المصرف كافٍ لمواجهة المخاطر التي تترتب على عملية استثماراته لموجوداته واستغلاله لما لديه من ودائع وتوجيهها إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد لكل من المودعين ومساهمي المصرف؟، وفي حالة الإجابة بالنفي فعلى المصرف أن يعيد النظر في سياساته التشغيلية والاستثمارية. أما في حالة الإجابة بالإيجاب فهذا يدل على حسن إدارة المصرف لاستثماراته بما يحد من مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة السيولة، وهذا ما أكدته نتائج المصارف عينة الدراسة.

الجدول (2)

نتائج تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي $(X_0 \leftarrow X_1)$ في مؤشرات المخاطرة المصرفية $(y_5 \leftarrow y_1)$ ، للمصارف مجتمعة.

المتغيرات المستقلة									المتغير المتعمد	
X ₉	X ₈	X ₇	X ₆	X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁		
13.89**	21.95**	0.92	1.92	4.79*	6.68*	12.98**	2.21	1.78	قيم اختبار F المحسوبة	y ₁
37.6	48.8	3.9	7.7	17.2	22.5	36.1	8.8	7.20	معامل التحديد %	
0.67	0.76	0.23	0.31	0.44	0.53	0.62	0.33	0.29	تحليل المسار (التأثير الكلي) %	
الثاني	الأول	التاسع	السابع	الخامس	الرابع	الثالث	السادس	الثامن	الترتيب حسب تحليل المسار	
0.92	0.02	13.57**	14.37**	1.54	0.90	1.20	1.41	1	قيم اختبار F المحسوبة	y ₂
3.80	0.10	37.1	38.5	6.30	3.7	5	4.8	4.2	معامل التحديد %	
0.25	0.11	0.71	0.73	0.30	0.17	0.19	0.23	0.37	تحليل المسار (التأثير الكلي)	
الخامس	التاسع	الثاني	الأول	الرابع	الثامن	السابع	السادس	الثالث	الترتيب حسب تحليل المسار	
16.62**	11.29**	6.96*	30.06**	12.87**	18.12**	22.81**	0.54	0.77	قيم اختبار F المحسوبة	y ₃
42	32.8	23.2	56.7	35.9	44.1	49.8	2.3	3.3	معامل التحديد %	

0.69	0.62	0.51	0.80	0.65	0.69	0.75	0.17	0.19	تحليل المسار (التأثير الكلي)	
الرابع	السادس	السابع	الأول	الخامس	الثالث	الثاني	التاسع	الثامن	الترتيب حسب تحليل المسار	
23.79**	27.83**	0.43	5.45*	8.01**	22.13**	39.26**	0	0.09	قيم اختبار F المحسوبة	
50.8	54.8	1.8	19.2	28.8	49	63.1	0	0.4	معامل التحديد %	
0.75	0.79	0.19	0.48	0.60	0.72	0.82	0.03	0.09	تحليل المسار (التأثير الكلي)	y4
الثالث	الثاني	السابع	السادس	الخامس	الرابع	الأول	التاسع	الثامن	الترتيب حسب تحليل المسار	
3.91	9.33**	13.11**	4.25*	0.27	1.68	3.76	4.78*	3.89	قيم اختبار F المحسوبة	
14.5	28.9	36.3	15.6	1.2	6.8	14	17.2	14.5	معامل التحديد %	
0.44	0.60	0.66	0.43	0.19	0.31	0.41	0.43	0.42	تحليل المسار (التأثير الكلي)	y5
الثالث	الثاني	الأول	الخامس	التاسع	الثامن	السابع	الرابع	السادس	الترتيب حسب تحليل المسار	
28.98**	28.33**	1.30	6.90*	10.67**	30.82**	53.14**	0.07	0.28	قيم اختبار F المحسوبة	y1 ← y5
55.8	55.2	5.3	23.1	31.7	57.3	69.8	0.3	1.2	معامل التحديد %	
0.79	0.78	0.30	0.53	0.61	0.80	0.87	0.12	0.13	تحليل المسار (التأثير الكلي)	
الثالث	الرابع	السابع	السادس	الخامس	الثاني	الأول	التاسع	الثامن	الترتيب حسب تحليل المسار	

* معنوية بمستوى دلالة (0.05)، بدرجة حرية 23، F الجدولية 4.28.

** معنوية بمستوى دلالة (0.01)، بدرجة حرية 23، F الجدولية 7.86.

4-1- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطر السيولة (الموجودات النقدية

والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) (y_4).

أشارت النتائج الواردة في الجدول (2) إلى وجود تأثير ذي دلالة معنوية تحت مستوى (0.05)

لمؤشر (X_6) في مؤشر (y_4)، إذ كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية. وبمعامل تحديد

بلغ (0.48)، كما لوحظ أن هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية لمؤشرات (X_5, X_4, X_9, X_8, X_3) في (y_4)

تحت مستوى (0.01)، إذ كانت قيم F المحسوبة لهذه المؤشرات أكبر من قيمة F الجدولية تحت هذا

المستوى وبمعاملات تحديد (63.1%، 54.8%، 50.8%، 49%، 28.8%) على التوالي. ويمكن

تحديد المؤشر الأكثر تأثيراً من بين مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر (الموجودات النقدية

والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات) من خلال تحليل المسار، الذي اظهر أن (X_3) هو المؤشر

الأكثر تأثيراً في (y_4) إذ بلغت نسبة التأثير الكلي (0.82) تليه المؤشرات الآتية على التوالي

(X_6, X_5, X_4, X_9, X_8) بنسب تأثير كلية مقدارها (0.79، 0.75، 0.72، 0.60، 0.48). ومن نتائج

تحليل المسار : يمكن القول إن تأثير مؤشر رأس المال إلى الموجودات الخطر (X_3) في مؤشر (y_4)

كان له ما يبرره، لأن تحديد رأس المال الكافي يتوقف على تشكيلة الموجودات المستثمرة ذات

المخاطرة المتدنية، فضلاً عن ضرورة توافر السيولة الكافية للوفاء بالتزامات المصرف.

5-1- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشر مخاطر السيولة (الأرصدة المملوكة

لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات) (y_5).

هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.05) بين المؤشرات (X_5, X_2) و المؤشر (y_5) لكون قيمة F المحسوبة لكل من (X_5, X_2) اكبر من قيمة F الجدولية. وبمعاملات تحديد على التوالي (17.2%، 15.6%)، في حين ظهرت تأثيرات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) بين المؤشرات (X_8, X_7) ومؤشر (y_5) لان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية، بمعاملات تحديد على التوالي (36.3%، 28.7%). ويلاحظ أن نتائج تحليل المسار لتحديد المؤشر الأكثر تأثيراً في مؤشر مخاطرة السيولة (y_5)، أظهرت أن المؤشر (X_7) هو الأكثر تأثيراً، إذ كانت نسبة التأثير الكلي (0.66)، تليه بقية المؤشرات الآتية على التوالي ($X_5, X_4, X_3, X_1, X_6, X_2, X_9, X_8$) بنسبة تأثير (0.60، 0.44، 0.43، 0.42، 0.31، 0.41، 0.19) على التوالي.

6-1- تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في مؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة -Y5

Y10 للمصارف عينة الدراسة.

يوجد تأثير ذي دلالة معنوية بين مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات ومؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة وذلك تحت مستوى (0.05)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لهذا المؤشر اكبر من قيمته الجدولية، وبمعامل تحديد بلغت قيمته (23.1%) كما أوضح أيضاً الجدول (2) أن هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية تحت مستوى (0.01) بين كل من المؤشرات (X_9, X_8, X_5, X_4, X_3) ومؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة ($y_5 - y_1$)، إذ كانت قيمة F المحسوبة لمؤشرات المتغيرات المستقلة اكبر من قيمتها الجدولية تحت هذا المستوى، بمعاملات تحديد (69.8%، 57.3%، 55.8%، 55.2%، 31.7%) على التوالي. ويتبين أن المؤشرات الأكثر تأثيراً في مؤشرات المخاطرة المصرفية مجتمعة

هي $(X_6, X_5, X_8, X_9, X_4, X_3)$ على التوالي وبنسبة تأثير كلي $(0.87, 0.79, 0.80, 0.78, 0.61, 0.53)$.

ويلاحظ أن النتائج التي وردت في نتائج اختبار التأثير قد انطبقت مع نتائج علاقة الارتباط المبينة في الجدول (1)، وهذا يدل على أن هناك علاقة وتأثير لمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي على معظم مؤشرات المخاطرة المصرفية. إذ بلغت نسبة المتغيرات المستقلة التي أثرت على المتغيرات المعتمدة ما نسبته (67%) تقريبا، وفي هذا تدعيم لفرضية الدراسة.

خامساً: الخاتمة

وتحتوي الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات يمكن ترتيبها كالاتي:

أولاً: النتائج:

1- يحظى مفهوم كفاية رأس المال المصرفي ومعاييره بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، نظراً لخصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه، فضلاً عما يتعرض له العمل المصرفي من مخاطر ناشئة عن عوامل داخلية مرتبطة بنشاط المصرف وإدارته أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغير الظروف التي يعمل في ظلها المصرف، وأثر تلك المخاطر في العوائد التي تترجى المصارف تحقيقها. فالغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أي خسائر متوقعة، مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم.

- 2- أظهرت نتائج تحليل المؤشرات التسعة لاحتساب كفاية رأس المال المصرفي، أنها في مجموعها مجسدة لما هو متعارف عليه، أي لِمَا هو مطبق في المصارف العربية والأجنبية. كما أن من النتائج الملفتة للانتباه ما ظهر في المعيار التاسع الذي يمثل رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة، إذ كانت نسبة عالية في معظم المصارف بإقليم كوردستان عينة الدراسة وربما يكون ذلك مردهُ إلى المرونة التي أظهرتها تعليمات البنك المركزي العراقي (أو قصور فيها)، عند احتساب هذا المعيار.
- 3- بينت نتائج المؤشرات الثلاثة التي تم بموجبها قياس كل من المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة، بأنها تتوافق بشكل كبير مع ما طرحته أدبيات الإدارة المالية والمصرفية، ولم تتبعد كثيراً عما تتعرض له المصارف العربية والأجنبية من مخاطر، مع فارق ضئيل نتيجة اختلاف بيئة الدراسة والظروف المحيطة بمصارف الدراسة، والاختلاف في الأنشطة والفعاليات الممارسة. كما تميزت نتائج تحليل هذه المؤشرات بأن كل نتيجة لمؤشر سابق تعزز نتيجة المؤشر اللاحق.
- 4- أظهرت نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة المتمثلة بكل من كفاية رأس المال المصرفي والمخاطرة المصرفية، وجود تفاوت بين المصارف عينة الدراسة في بعض تلك المؤشرات، وكذا في إطار المصرف الواحد خلال مدة الدراسة، إذ ليست هناك حالة منتظمة أو موحدة تسود العمل المصرفي في بيئة الدراسة، فالأنشطة والفعاليات التي يمارسها كل مصرف تتفاوت تبعاً لسياساته الاستثمارية والتمويلية التي يسير عليها، فضلاً عن التفاوت في مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي. وفي إطار مقارنة نتائج مؤشرات متغيرات الدراسة للمصارف

عفة ءراسة بنتاء مؤشرات المتغفرات نفسها فف المصارف العربفة والأبنبفة؁ وءء أن معظمها مآسة وتقارب مع بعضها البعض.

5- أظهرت نتاء ءللل العلاقة والتأفر بفن مؤشرات متغفرات ءراسة؁ وءوء علاقة وتأفر بفن ءلك المؤشرات وهذا فءم قبول فرضفة ءراسة ءف ءءص على : " ءتأفر كل من مؤشرات المخاطر المصرففة ومؤشرات العاءء المصرفف بمؤشرات كفافة رأس المال المصرفف؁ وفعكس ءلك فف قفمة المصرف".

ءانفاً: ءءوصفا:

1. ضرورة إعاءة النظر فف المعاففر ءف ءءءءمها المصارف بإقلفم كورءسان؁ والءاصة بكفافة رأس المال المصرفف؁ ولأسفما معفار رأس المال إلى الموءوءات المرآة بالمخاطرة؁ وءلك بإعاءة النظر فف الكففة ءف فءم على أساسها اءءساب ءلك المعفار مما ءءضمفه مكوناته؁ سواء المءعلقة برأس المال (الأساسف والتكمفلف) أم المءعلقة بالموءوءات المرآة بالمخاطر؁ مع الآءء بالءسبان كلاً من المخاطر المصرففة؁ وءقفم الاءءمان وفعاً لما ءءءته وكالات ءقفم الاءءمانية العالفمة.

2. فنبغف أن فءءى ءور الرقابف الءف فمارسه البنك المركزف العراقف فف ءأمفن سلامة المراكز المالفة للمصارف؁ قضية ءأكد من الاءءزام بمعاففر كفافة رأس المال المصرفف إلى ءءبء من وءوء الضمانات الكاففة للءسهفلات الممنوءة؁ ووءوء الانسآام والءءساق الكامل بفن آجال مصادر الأموال واستءءاماتها.

3. ضرورة دراسة أوضاع المصارف بإقليم كوردستان، والنظر في السبل الملائمة لزيادة رأس المال، أو تغيير تركيبة الموجودات لصالح الأقل مخاطرة، وذلك بتغيير اوجه استخدامات أموالها، بما يحقق تخفيضاً في حجم موجوداتها المرجحة بأوزان المخاطرة، حتى تتمكن من الارتقاء بقدرتها التنافسية في مواجهة المصارف الإقليمية والدولية الأكثر خبرة والأكبر حجماً.

4. زيادة الاهتمام بمعايير سلامة الأوضاع المالية للمصارف بإقليم كوردستان، من خلال تكثيف التعاون والترابط المالي فيما بين المصارف بإقليم كوردستان والسلطات النقدية المختصة، ممثلة بالبنك المركزي العراقي، لتخفيف أعباء الالتزام بمقررات لجنة بازل، والمساعدة على التصدي لزيادة حدة المنافسة في السوق المصرفي الدولي، وما أفرزته من تكتلات على مستوى الدول أو على مستوى الوحدات الاقتصادية، وللتعامل مع ما يستجد من مقررات دولية خاصة بكفاية رأس المال المصرفي بمرونة وشفافية.

5. ضرورة دراسة ما ورد في مقررات لجنة بازل 2 من قبل البنك المركزي العراقي، والعمل على إصدار التشريعات اللازمة حيال التعامل مع ما ورد في تلك المقررات، وبما يتناسب مع بيئة العمل المصرفي في كوردستان، وكذا السعي إلى استبدال توجه تلك المقررات بتحديد حصص رأس المال الخاص بأنواع المخاطر المتنوعة، بتوجه آخر هو الأفضل، والذي يتمثل في تجميع المخاطر وتحديد الحد الأدنى المناسب من رأس المال لتغطية مجموع هذه المخاطر. وهذا الأسلوب سيعطي للمصارف حافزاً أفضل لتحسين إدارتها للمخاطر المحتملة.

المراجع

1. الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، " إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
2. رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ أحمد، " إدارة البنوك "، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 1995.
3. عبد الحميد، طلعت أسعد، " أساسيات إدارة البنوك "، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987.
4. العريضي، عدنان، "الوسيط في إدارة المصارف"، ط1، دار المستشار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.
5. لاندوا، ديفيد فولكرتس وكارل، ليندجرن، جوان، " نحو إطار للاستقرار المالي "، قسم الترجمة العربية – صندوق النقد الدولي، 1998.
6. الشماع، همام راضي وعبدالوهاب، أكرام عبدالعزيز، " التسديد أو التوريق وآفاقه المستقبلية "، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الرابع، 2001.
7. الشماع، خليل محمد حسن، " تحليل الرافعة وماتانة رأس المال (الملاءمة المصرفية) والمخاطر المصرفية "، حلقة نقاشيه في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، للعام الدراسي(1996-1997).
8. العامري، محمد علي، " تحليل عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تطبيقية -، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، المجلد الثاني، 1995.
9. العامري، محمد علي، والبصري، عبد الرضا شفيق، " إدارة محفظة الأوراق المالية "، بغداد، هيئة المعاهد الفنية، 1994.
10. عبد الفتاح، احمد، " قرارات لجنة بازل وإدارة الأموال في المصارف"، مجلة المصارف العربية، المجلد الرابع عشر، العدد 16، نيسان / أبريل 1994.
11. مجلة المصارف العربية، المجلد الثاني عشر، العدد 141، ايلول / سبتمبر، 1992.
12. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثاني والعشرين، السنة الثالثة عشر، حزيران / يونيو، 2001.
13. Altman, Edward I., and Saunders, Anthony, " An Analysis And Critique of the BIS Proposal On Capital Adequacy And Ratings ", Submitted to The BIS (March 2000) and Published in The Journal of Banking & Finance, vol. 25, #1, January. 2001.
14. David Fairlamb, " Backing's Capital Village: Beyond Capital", Institutional Investor, (August, 1994).
15. Glassman, Cynthia, " Risk Management: New Challenges Call for Integrated Solution", Journal of Retail Banking Services, (Autumn, 1997).

16. Kupiec, Paul H., “ The New Basel Capital Accord: The Devil Is in the (Calibration) Details ”, Working paper WP / 01/1/3 (August 2001) , IMF.
 17. McShane, R.& Sharpe, i.,” A Time Series/ Cross Section Analysis of the Determinants of Australian Trading Bank Loan / Deposit Interest Margin: 1962-1981”, Journal of Banking and Finance , 9 Mar 1985.
 18. Pausch, Thilo, and Welzel, Peter“ ,Credit Risk and the Role of Capital Adequacy Regulation”, February 2002.
 19. Ravenhill , Shane ,” Liability Management Balancing the Books”, Balance Sheet, (Autumn,1997).
 20. Ronn, Enud I. “ Risk Based Capital Adequacy Standards for A Senpke of 43 May Banks”, Journal of Banking and Finance, vol. 13, Issue: 1 May, 1989.
 21. Teresa, Fehrman ,“ Capital Management in the 1990s: Choices Facing Financial Institutions “ , Bank Accounting and finance (Autuman,1997).
 22. Vokey, Richard and Keains, Kevinl. “ Issues in Capital Adequacy Regulation”, Bankers Magazine, Vol. 168, Issue: 5, Sept. Oct, 1985.
 23. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C., “ Principles Of Corporate Finance”, 3rd.ed., Mc Graw-Hill Companies Inc., 1988.
 24. Clark, John, J., Margaret T., “ Financial Management. A Capital Market Approach”, Boston: Holdrook Press Inc., 1979.
 25. Hempel, George H., & Simonson, Donald G., “ Bank Management: Text and cases ”, N.Y: John Wiley & sons, Inc., 5th Ed, 1999.
 26. Jack Revell, “ Solvency and Regulation of Banks” University of Wales Press, 1975.
 27. Kohn, Mier, “ Money, Banking & Financial Market”, Chicago, the Bryden Press, 1991.
 28. Ritter, Lawrence S., Silber, Willain L., And Udell, Gregory F., “ Principles Of Money, Banking, and Financial Markets”, Addison Wesley Longmont, Inc., Tenth Ed, 2000.
 29. Rose, peter s.,” Commercial Bank Management,” Irwin McGraw – Hill, 1999.
- Yeager, Fred C., & Seitz, Neil E., “ Financial Institution Management: Text and Cases”, USA, C.R: Prentice – Hall, Inc., 1989.

ثوخته

بىناسه كردنى چوارچىوه به كى تىورى بۆ سىسته مى كۆنترولى ناوهندى ئامانجى سه ره كى ئەم تۆژىنه وه به كه له ژىر لىكۆلىنه وه كان و بلاوكراوه كانى پىشووتر كه له سه ر بنه ماى گرىنگى و به رده وامى سىسته مى كۆنترولى ناوهندى و ههروهه ها به له بهرچا و گرتنى پىداوىستىكان و پىوانه ستاندارده كانى ژمىرىارى ناوخۆى و نىوده وه له تى، ئەنجام دراوه. ههروهه ها بۆ خۆپىندنه وه و ههلسه نگاندى سىسته مى كۆنترولى ناوهندى له وهزاره تى تەندروستى گشتى و بۆ زانىنى پىداوىستىكانى ژمىرىارى ناوخۆى و گه شه پىدانى ئام كه رتى له ئاستى ستاندارده كانى نىوده وه له تى دا و بۆ دىارى كردنى كه م و كوربه كانى و دىرىكردنى ئەم رىكارانهى كه پىوىسته له بهر چا و بگرتىن يا خود خۆيانى لى لا بدن، ئەم تۆژىنه وه به بۆ ولام دانه وهى ئەم پرسىارانهى خواره وه ئەنجام دراوه:

ئايا به رىوه به رايه تى تەندروستى هه ولير پرۆسه به كى كۆنترولى ناوهندى گونجاو به كار دىنىت؟
ئايا ئەم پرۆسه به به پىى ياسا و ره ساكان و رىنماىىكان ئەنجام ده درىن و ستاندارده ناوخۆى و نىوده وه له تىكانى ژمىرىارى له بهر چا و ده گرن؟
فه رزى زانستى ئەم تۆژىنه وه به ئەمه به كه "هه ندىك پىوه رى سىسته مى كۆنترولى ناوهندى له به رىوه به رايه تى تەندروستى هه ولير كاربان پىذه كردىن كه هه ماهه نكى له گه ل پىوه ره ستاندارده كانى نىوده وه له تى هه به".

بۆ گه يشتن به ئامانجه كه نى ئەم تۆژىنه وه به ههروهه ها بۆ به كار هىنانى لايه نى تىورى له شىوازى تۆژىنه وهى وه سفى و بۆ ههلسه نگاندى سىسته مى كۆنترولى ناوهندى وهزاره تى تەندروستى گشتى له شىوازى كارا كه لك وه رگىراوه. ئەم تۆژىنه وه به هه ندىك ده ره نجام و پىشنىارى خستۆته رو كه گرىنگترىبان به كار هىنانى چوار له سه ر به كى پىوانه نىوده وه له تىكان له سىسته مى كۆنترولى ناوهندى دا به.

Abstract:

This study dealt with the analysis of the bank capital adequacy and its impact on banking risks according to international standards, and the study aimed to show and analyze indicators for each of the criteria for bank capital adequacy and for each of the banking risks in the banks of the study sample, the study followed the descriptive analytical and investigative approach, where data were collected from reports The annual study of the Kurdistan region banks, the sample of the study, and reached a number of results, including that the study showed the results of the analysis of the relationship and impact between indicators of the study variables, the existence of a relationship and impact between those indicators, and this necessitates accepting the study hypothesis which states: Banking risk indicators and indicators of banking yield indicators of capital



adequacy banking, and this is reflected in the value of the bank, The study found a number of the results of an analysis of the nine indicators to calculate the adequacy of bank capital, they collectively embodied what is customary, ie, what is applied in the Arab and foreign banks. Also, one of the striking results of what appeared in the ninth criterion, which represents the capital to the weighted risky assets, as it was a high percentage in most banks in the Kurdistan Region, the sample of the study, and this may be due to the flexibility shown by the instructions of the Central Bank of Iraq (or deficiencies in them), when Calculation of this standard